الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٦
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والأربعين

الرئيس: السيد سريفيوك (تايلند)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد بيغار (ايرلندا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الانسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الانسان وتقارير المقررين والممثلي الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.46
4 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

94-82554

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البنـــد ١٠٠ من جـــدول الأعمـــال: مسائل حقوق الانسان (تابع) (A/49/57 and Corr.1, A/49/58, A/49/75-S/1994/180, A/49/182, A/49/206, A/49/220, A/49/221, A/49/265, A/49/271, A/49/282, A/49/283, A/49/286 and Corr.1-S/1994/894 and Corr.1, A/49/292, A/49/298, A/49/304, A/49/386, A/49/422, A/49/532, A/49/591)

(ب) مسائـــل حقوق الانسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحلوق الانسان والحريات الأساسيـــــة (تابـــع) (A/49/82, A/49/85, A/49/88, A/49/168, A/49/183-S/1994/733, A/49/186, A/49/218-S/1994/801, A/49/270-E/194/116, A/49/273-S/1994/864, A/49/394, A/49/455, A/49/508-S/1994/1157, A/49/513, A/49/514 and Add.1 and 2, A/49/538, A/49/539, A/49/539, A/49/543, A/49/544, A/49/594 and Add.1, A/49/641-S/1994/1252, A/49/635 and Add.1, A/49/641-S/1994/1252, A/49/650, A/49/651, A/49/675; A/C.3/49/15, A/C.3/49/16, A/C.3/49/17, A/C.3/49/19)

(ج) حـــالات حقـــوق الانسان والتقاريـــر المقدمة من المقررين والممثليـن الخاصيـن (تابع) (A/49/82, A/49/85, A/49/88, A/49/168, A/49/183-S/1994/733, A/49/186, A/49/218-S/1994/801, A/49/270-E/194/116, A/49/273-S/1994/864, A/49/394, A/49/455, A/49/508-S/1994/1557, A/49/513, A/49/514 and Add.1 and 2, A/49/538, A/49/539, A/49/539, A/49/543, A/49/544, A/49/594 and Add.1, A/49/641-S/1994/1252, A/49/635 and Add.1, A/49/650, A/49/651, A/49/716; A/C.3/49/15, A/C.3/49/19)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/49/668; A/C.3/49/5, A/C.3/49/8,) (A/C.3/49/10

١ - السيد بوردا (كولومبيا): قال إن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا تفسرها الحقائق السياسية والاجتماعية لهذا البلد. وإن الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والمواجهات مع المغاورين والجنوح تؤثر على ممارسة السكان لحقوق الإنسان ممارسة فعلية. وقد أدى العنف في كولومبيا الى سقوط ألوف الضحايا بين الزعماء السياسيين والصحفيين وأفراد قوات الشرطة والقوات المسلحة وكذلك فيما بين الأفراد العاديين على حد سواء. وأضاف أن كولومبيا مدركة للمسؤوليات التي تقع على كاهلها في موضوع حماية وتعزيز حقوق الإنسان سواء بموجب الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي تشكل كولومبيا طرفا فيها - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الأول والاتفاقية الأمريكية المتصلة بحقوق الإنسان - أو ما يترتب بموجب تشريعاتها الخاصة بها. وقال إن الإصلاح الدستوري الذي بدأته الحكومة في عام ١٩٩١ بمشاركة السكان التامة يكفل التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهناك ميثاق يحدد حقوق كل مواطن وأنشئت آليات شتى لتمكين السكان من اللجوء إليها في حالة انتهاك الحقوق المعترف بها للمواطنين أو التهديد بانتهاكها. ولا يقصد من هذا، على نحو ما يزعمه البعض، مجرد عملية تتصل بالعلاقات العامة وموجهة الى أنظار الرأي العام، بل إنه إصلاح عميق ستتلوه على الأجل المتوسط تدابير أخرى تستهدف الارتقاء بحقوق الإنسان والتثقيف في هذا الموضوع.

٢ - وقال إن الحكومة الكولومبية سلمت بحصول انتهاكات لحقوق الإنسان في إقليمها، ولكنها أوضحت أنها حالات منعزلة، وتجاوزات ارتكبتها قوات النظام العام، ولا يعني ذلك وجود سياسة متعمدة من جانب الدولة. ولا يسري هذا القول على ما يلاحظ في بلدان أخرى حيث نشهد ظهور أشكال جديدة من العنصرية وكره الأجانب والتي أولى ضحاياها الأقليات والعمال المهاجرين.

(السيد بوردا، كولومبيا)

٣ - وأضاف يقول إن الحكومة الكولومبية قد اختارت انتهاج الشفافية والتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تدافع عن حقوق الإنسان. ولذلك، فإن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سيتوجه عما قريب لزيارة كولومبيا. وأضاف أن كلا من المقرر الخاص المعني بالإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء، والإعدامات بإجراءات موجزة والإعدامات التعسفية والمقرر الخاص المكلف بدراسة مسألة التعذيب قد قاما مؤخرا بزيارة للبلد، كما دعيت منظمة العفو الدولية الى افتتاح مكتب دائم.

٤ - وأردف يقول إنه نظرا الى كون تعزيز السلم والمصالحة الوطنية شرطا مسبقا لتحقيق التمتع الفعلي بحقوق الانسان، فقد طلبت الإدارة الكولومبية الجديدة الى المفوض السامي من أجل السلم تعبئة المجتمع المدني حول خطة مصالحة وطنية ووضع برنامج زمني للتفاوض وتحديد الآليات والصكوك الإدارية التي ينبغي إعمالها لضمان تحقيق السلم بمشاركة من الجميع. وقال إن الرأي العام قد تلقى بالترحيب هذه التدابير كما أن حركات المغاورين قد ردت عليها بطريقة إيجابية. وإن المفوض السامي من أجل السلم قد أصدر تقريره الأول في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر وكانت استنتاجاته الأولية مشجعة. وينبغي له الآن البدء بإعداد المفاوضات المرتقبة.

٥ - وأردف يقول إن مكافحة الإفلات من العقوبة تعتبر أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الكولومبية التي اتخذت ما ينبغي من التدابير العملية بغية تعزيز الجهاز القضائي. ومن أجل إكمال النصوص المتصلة بحماية حقوق الإنسان وجعلها أكثر فعالية، اقترحت الحكومة إنشاء مكاتب معنية بحقوق الإنسان في كل الثكنات العسكرية ومفوضيات الشرطة، لضمان وصول ممثلي السلطة القضائية والنيابة العامة الى القطاعات التي ينبغي زيارتها، وكذلك تقديم المساعدة الى لجنة الصليب الأحمر الدولية لتمكينها من الحصول، خلال أقصر المهل، على معلومات بشأن الاعتقالات والاحتجازات التي تجري في البلد، وتمكينها من زيارة مراكز الاحتجاز. وأضاف أن الحكومة وضعت استراتيجية لمواصلة التصدي لوحدات الشرطة الخاصة المتورطة مع تجار المخدرات والتي هاجمت الزعماء والمنظمات الشعبية. كما أن الحكومة شرعت بتنفيذ برامج إغاثة طارئة ومشاريع لإيجاد عمل للمشردين داخل البلد بسبب أعمال العنف السياسي، وتنوي الحكومة أيضا صياغة برامج للإصلاح الزراعي وتخصيص قروض للمزارعين الذين اضطروا الى الهجرة الى المدن. وتعتزم الحكومة أيضا التصدي الى جذور المشكلة وتسهيل عودة السكان المشردين الى ديارهم بحرية وبموافقتهم حين يزول التهديد لأمنهم.

٦ - واستطرد قائلا إن الحكومة الكولومبية تعلق أهمية خاصة على تطبيق القوانين التي تتناول تعليم الأطفال والشباب وخاصة أفراد القوات النظامية في مسألة حقوق الإنسان. وتم الاضطلاع بحملة إعلامية عن حقوق الإنسان في صفوف الجيش والشرطة وبدعم من السلطات.

(السيد بوردا، كولومبيا)

٧ - وأضاف قائلا إن الحكومة مصممة على إقامة علاقات بناءة مع أجهزة الدفاع عن حقوق الإنسان وهي تتعهد بحماية الحياة والسلامة الشخصية للأفراد ولأسرهم. وإذا كانت الحكومة تحتفظ بحقها في الدفاع عن وجهة نظرها في موضوع استنتاجات هذه الأجهزة، فإنها لم تعترض على شرعيتها وتنوي أن تتصرف دائما بروح من التضافر. وقال إن الحكومة أصدرت مؤخرا مرسوما أنشأت بموجبه لجنة لحقوق الإنسان مكونة من ممثلين عن السلطات العامة وأجهزة الدفاع عن حقوق الإنسان، والكنيسة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمعارضة. كما أنها تعمل في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان في إطار أعمال لجنة التحقيق المكلفة بإيضاح الوقائع التي حدثت في تروخيلو والمنشأة برعاية اللجنة الأمريكية المشتركة لحقوق الإنسان.

٨ - السيد براومغارتنر (ألمانيا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إنه تلقى باهتمام تقرير الأمين العام عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (A/49/668). وذكّر بأن الجمعية العامة كانت قد أيدت في دورتها الأخيرة إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر وتعهدت بأن تنفذ على نحو كامل التوصيات الواردة فيهما. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يرحب بإنشاء منصب مفوض سام للأمم المتحدة لحقوق الانسان وتعيين السيد أيالا لاسو في هذا المنصب. وإن الاتحاد يشير الى ضرورة تقديم الدعم للمفوض السامي من جانب أجهزة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بالقدر الذي يحتاج اليه من أجل الوفاء بولايته. وقال إن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان هو في الواقع موظف الأمم المتحدة الذي تقع على كاهله المسؤولية الرئيسية عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، كما أنه يضطلع بدور إشرافي فيما يتعلق بمركز حقوق الانسان. وأضاف أنه ينبغي تعبئة موارد مالية وبشرية وموارد أخرى من أجل تمكين المفوض السامي والمركز من الوفاء بولايتهما بصورة فعالة وكاملة وسريعة، كما ينبغي اتخاذ تدابير لتحسين الكفاءة الادارية للمركز، وأن يتم ذلك لدى الاقتضاء عن طريق المساعدة التقنية. وفيما تم تخصيص الموارد في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، لغرض تمويل الوظائف التي طلب إنشاؤها في إعلان وبرنامج عمل فيينا، لم ينص على فتح أي اعتماد في الميزانية البرنامجية الجارية من أجل تمويل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقال إن الاتحاد الأوروبي يأسف لذلك. إذ بدون الموارد الإضافية، لا تستطيع الأمم المتحدة الاضطلاع بصورة كاملة بدورها في موضوع تعزيز حقوق الإنسان.

٩ - وأضاف يقول إن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، في هذا الميدان، لا تتناسب مع الأهمية التي يوليها ميثاق الأمم المتحدة لإعمال حقوق الانسان، الذي يعتبر في الواقع من أهداف المنظمة الرئيسية. كما أن هذه الجهود لا تتفق مع توصيات مؤتمر فيينا التي طلبت الى الأمين العام وإلى الجمعية العامة القيام فورا بما يلزم لزيادة الموارد المكرسة لبرنامج حقوق الانسان زيادة كبيرة. وقال إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الأمم المتحدة ستستطيع قريبا، بفضل التغيرات السياسية التي شهدها العالم للتو، تحرير موارد هامة وإعادة تخصيصها للبرنامج المتعلق بحقوق الانسان الذي لا يمثل حاليا سوى نسبة مقدارها ١,٤ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة. وذكر أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تبذل جهدها لتحديد الميادين التي يجدر، برأيها، أن تخصص لها الموارد، كما ينبغي للأمين العام أن يقدم مقترحات في هذا الاتجاه، ولا سيما إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة.

(السيد براومغارتنر، ألمانيا)

١٠ - وأردف يقول إن الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان تشكل جزءا لا يتجزأ من أنشطة التنمية: إذ أن التنمية ترتكز في الواقع على الديمقراطية، والشفافية، وحسن سير الشؤون العامة، واحترام دولة القانون، والتمتع بحقوق الانسان. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان تعتبر في الحقيقة ذات فائدة بالنسبة لأنشطة التنمية. وإن الدعم الذي يقدمه المركز لحقوق الإنسان، عن طريق خدماته الاستشارية وأنشطته المتصلة بالتعاون التقني، يجب أن يتم تعزيزها على هذا الأساس كما أن الاعتمادات التي تكرس لهذا المركز لا بد من زيادتها من أجل الاستجابة لطلبات الدول المتزايدة.

١١ - وخلص إلى القول بأن الاتحاد الأوروبي يحث الدول الأعضاء والأمين العام على إجراء زيادة كبيرة في الجزء من الاعتمادات المخصص للأنشطة ذات الصلة بحقوق الإنسان في ميزانية الأمم المتحدة وأن الاتحاد يأمل في أن يتم بتوافق الآراء اعتماد مشروع القرار الذي قدمته النمسا بهذا المعنى.

١٢ - السيد كارسغارد (كندا): قال إنه من أجل الاستجابة للتوقعات المتزايدة في ميدان حقوق الفرد، ينبغي أن تتوفر للأمم المتحدة الوسائل الضرورية لتعزيز وحماية هذه الحقوق. وإن الحكومة الكندية ترحب في هذا الشأن بالعمل الذي أنجزه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وهي تعتزم الاستمرار في مساعدته من أجل الوفاء بولايته.

١٣ - وأضاف يقول إنه في خلال السنة المنصرمة، أحدثت حالة حقوق الإنسان في عدد معين من البلدان قلقا بالغا للمجتمع الدولي. وتأتي رواندا في مقدمة هذه البلدان. وإذا أردنا تجنب تكرر عملية إبادة الأجناس التي حدثت في هذا البلد، فلا بد من إحالة المسؤولين إلى المحاكمة أمام محكمة دولية. وينبغي إعادة الثقة إلى السكان على نحو يسهل عودة اللاجئين ومن ثم إحالة مرتكبي عمليات القتل لأسباب انتقامية إلى المحاكمة. وينبغي اتخاذ قرار حازم يعبر عن سخط المجتمع الدولي إزاء هذه الانتهاكات.

١٤ - وقال إن الوفد الكندي يأمل أن يكون التقارب الذي حدث مؤخرا بين الحكومة والمعارضة في بوروندي عاملا مؤديا إلى إعادة الاستقرار وتخفيف التوترات. وعلى المجتمع الدولي أن يعرب عن دعمه لوزع فرق من المراقبين لحقوق الفرد في هذا البلد، وذلك كتدبير وقائي.

١٥ - وأضاف يقول إن كندا تؤيد تأييدا تاما أعمال المحكمة الدولية المعنية بجرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة. وإن كندا تأسف أشد الأسف للانتهاكات الصارخة لحقوق الأفراد التي ما زالت تتكرر في إطار السياسة المسماة "التطهير العرقي" وهي تدين إدانة قاطعة موقف سلطات صربيا والجبل الأسود، ولا سيما تحريضها على ممارسة التمييز والكراهية ضد الجماعات الإثنية والدينية والتجميع الإجباري للاجئين في كوسوفو، وسنجق وفي فويفودينا.

(السيد كارسغارد، كندا)

١٦ - وأردف يقول إن كندا تلاحظ أن أنشطة المقررين والممثلين الخاصين للأمم المتحدة يعيقها الافتقار إلى الموارد، بل وفي حالات كثيرة، الافتقار إلى التعاون من جانب الحكومات. والحال أن هؤلاء المقررين لهم دورهم الأساسي فيما يتعلق بمراقبة الحالة في البلدان التي تقع فيها حالات تعسف وحث الحكومات على احترام التزاماتها.

١٧ - واستطرد يقول، فيما يتعلق بالعراق، حيث ازداد تدهور حالة حقوق الأفراد مقارنة بالسنة الماضية، إنه ينبغي لحكومة بغداد بوجه خاص أن تضع حدا للانتهاكات المرتكبة ضد السكان العرب في الأهوار، وضد الأكراد والأقليات الأخرى. وأنه ينبغي للجنة الثالثة أن تبادر إلى إجراء دراسة دقيقة لتقرير المقرر الخاص وبذل كل ما في وسعها من أجل تنفيذ توصياته.

١٨ - وأعرب عن أسف كندا الشديد لأن جميع أطراف النزاع في السودان ترتكب انتهاكات صارخة لحقوق الأفراد. وقال إن بلده يساوره القلق، بوجه خاص، بسبب الموقف غير المرن الذي أبدته الحكومة السودانية خلال محادثات السلم التي جرت مؤخرا برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية. وأضاف أن كندا تأسف أيضا إزاء أساليب المضايقة المتبعة إزاء هيئات الأمم المتحدة أو منظمات المساعدة الإنسانية. وإنها تطلب إلى حكومة السودان على وجه الاستعجال أن تتعاون مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان وأن تتوقف عن مهاجمتها لشخص المقرر.

١٩ - ومضى قائلا إن الوفد الكندي يحث إيران على تجديد تعاونها مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وعلى اتخاذ التدابير المناسبة لمنع قتل أعضاء الأقليات الدينية، ولا سيما الطائفة البهائية. وذكر أن ثائرة وفده قد ثارت إزاء الفتوى الصادرة ضد الكاتب البريطاني سلمان رشدي.

٢٠ - وأضاف يقول إن الوفد الكندي يأسف بشدة لرفض كوبا أن تتعاون مع المقرر الخاص لحقوق الإنسان، ولكنه يأمل أن تؤدي الزيارة التي أجراها المفوض السامي لحقوق الإنسان مؤخرا لهذا البلد إلى حث كوبا على التعاون بصورة أوثق مع الأمم المتحدة. وإن منجزات كوبا في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تستحق الاهتمام ولكن ينبغي استكمالها بإحراز تقدم في ميدان الحقوق المدنية والسياسية.

٢١ - وقال إن كندا تسلم منذ مدة طويلة بوجود صلة حاسمة بين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وإن الحالة في عدد معين من البلدان تعطي صورة عن ذلك.

٢٢ - وقال إنه في ميانمار، ما زال المقرر الخاص، رغم بدء حوار يدعو إلى التشجيع، يشير إلى حالات لا تحترم فيها حقوق الأفراد والعملية الديمقراطية. وأضاف أن الإفراج غير المشروط عن السيدة أونغ سو كي ضروري لعملية المصالحة والإصلاح الديمقراطي. وأن على المجتمع الدولي أن يواصل مراقبة الحالة في ميانمار، وأن كندا على استعداد لدعم أية مبادرة تأتي بوجه خاص من البلدان المجاورة، ومن شأنها أن تزيد من تعزيز الاحترام لحقوق الأفراد في هذا البلد.

(السيد كارسغارد، كندا)

٢٣ - وقال إن الوفد الكندي مغتبط لاعتماد فييت نام إصلاحات إدارية وقانونية. بيد أنه ما زال يساوره القلق في نفس الوقت بسبب الاعتقالات التعسفية للزعماء الدينيين وعقوبات السجن لمدد طويلة التي يقضيها الآن عدد من المنشقين، وإن الوفد يطلب إلى حكومة فييت نام الإفراج عن هؤلاء الأشخاص.

٢٤ - وأشار المتحدث إلى اهتمام كندا بالتطور الذي حدث مؤخرا في تيمور الشرقية، وقال إن كندا تأمل أن تفي اندونيسيا بالتزاماتها بصورة كاملة على نحو ما تعهدت به خلال الاجتماع الأخير للجنة حقوق الإنسان. وأضاف أنه مغتبط للزيارة التي قام بها لهذا البلد المقرر الخاص المعني بالإعدامات بإجراءات موجزة والإعدامات التعسفية. ولكنه من ناحية أخرى يحث اندونيسيا علي أن تصدق بسرعة على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

٢٥ - واستطرد قائلا إن الوفد الكندي ما زال قلقا بسبب حالة حقوق الإنسان في الصين ويأسف لعدم حدوث تحسن من هذه الناحية في التبت. وقال إن كندا حريصة على إقامة حوار بناء مع الصين بشأن هذه المسائل وإنها ما زالت مستعدة، على نحو ما صرح به مؤخرا رئيس وزراء كندا للقادة الصينيين، لإقامة مشاريع تعاون لمساعدة الصين على تطوير جهازها القضائي.

٢٦ - وأردف قائلا إن كندا تأسف بشدة لقيام النظام العسكري في نيجيريا بإنهاء العملية الديمقراطية ومسؤولية هذا النظام عن العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما لحقوق الأقليات مثل طائفة أوغوني. وقال إن كندا تدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف ضغوطه بغية حث النظام العسكري على استئناف السير على طريق الديمقراطية.

٢٧ - ومضى قائلا إن الحالة في جامو وكشمير ما فتئت تشكل مصدر قلق لكندا. وإن كندا، رغم اغتباطها لما يبذل من جهود في هذه المنطقة منذ عام، تدعو جميع الأطراف إلى مزيد من التضافر لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي ما زالت تحدث فيها. وأردف قائلا إن كندا تشجع حكومة الهند على أن تتيح للمنظمات الدولية والمفوض السامي لحقوق الإنسان مجالا أوسع للوصول الى هذه المنطقة. وأن على الهند وباكستان مناقشة خلافاتهما بأسلوب بناء ولا سيما فيما يتعلق بجامو وكشمير. وأن كندا تشجع فضلا عن ذلك حكومة باكستان على التصدي للمشاكل التي يثيرها موضوع احترام حقوق الأفراد في باكستان، ولا سيما ما يتصل بالتمييز ضد الأقليات.

٢٨ - وأردف يقول، فيما يتعلق بليبريا، إن انتهاكات حقوق الإنسان أصبحت في هذا البلد من الاستمرار بحيث لم يعد بوسع الهيئات الإنسانية الاضطلاع بأنشطتها فيه، وبحيث أن الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الإقليمية شرعت في سحب قوات حفظ السلم التابعة لها، وبالتالي أصبح لا بد من أن تثبت جميع الفئات أنها تريد السلم حقا إذا كانت راغبة في استمرار تلقي المساعدة الدولية.

(السيد كارسغارد، كندا)

٢٩ - وأضاف يقول إن كندا تؤيد دون تحفظ المبادرات التي اضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان، وإن بلده يدعو جميع الفئات الأفغانية إلى وضع نهاية للمذابح والبدء بعملية مصالحة في هذا البلد.

٣٠ - واستطرد يقول إنه لحسن الحظ ليست الحالة قاتمة بشكل متماثل. فجنوب افريقيا بوجه خاص أحرزت تقدما فائقا في ميدان حقوق الأفراد ويتعين على المجتمع الدولي تشجيع ودعم جهود حكومة الوحدة الوطنية الجديدة من أجل القضاء على تركة نظام الفصل العنصري.

٣١ - وأضاف يقول إنه بعد عودة جان - برتران أريستيد، الرئيس المنتخب ديمقراطيا إلى هايتي، فقد أصبحت إعادة حقوق الأفراد بصورة كاملة تشكل الآن تحديا رئيسيا للحكومة. وأعرب عن اغتباط كندا بعودة بعثة المراقبين المدنيين التابعة للأمم المتحدة والبعثة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية إلى العمل من جديد. وقال إن حكومة كندا أعلنت عن تقديمها مساعدة مقدارها ٣٠ مليون دولار إلى هايتي، من المقرر أن يخصص جزء هام منها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وإن بلده يشترك أيضا في تدريب أعضاء قوة شرطة هايتي المقبلة، في كندا وفي هايتي، كما أنه سيشارك، في الوقت المناسب، في بعثة الأمم المتحدة في هذا البلد.

٣٢ - وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، قال إن معاهدة السلام المبرمة بين إسرائيل والأردن تكسب عملية السلام زخما جديدا. وإن الجهود المبذولة لوضع نهاية للنزاع الإسرائيلي العربي ينبغي أن تنطوي على إرادة من جانب جميع دول المنطقة لتحسين حالة حقوق الإنسان. وأعرب عن غضب كندا بسبب الانتهاكات التي ترتكبها حماس.

٣٣ - وأعرب المتكلم عن عدم ارتياح الوفد الكندي لرؤية غامبيا تخضع من جديد لسيطرة نظام عسكري بعد جيل كامل من ممارسة الحياة الديمقراطية. وأضاف أن بلده يحث الزعماء الجدد على التعجيل بالإصلاحات التي وعدوا بتنفيذها.

٣٤ - وفيما يتعلق بزائير، حيث يبدو أن هناك تحسنا في الحالة السياسية في أعقاب تشكيل حكومة انتقالية، قال إنه ينبغي للحكومة أن تكبح التجاوزات التي ترتكبها قوات النظام. وإنه ينبغي للمجتمع الدولي مراقبة تطور الحالة.

٣٥ - وقال فيما يتعلق بتوغو، إنه رغم أن الحكومة قد ركزت مؤخرا على احترام حقوق الإنسان، وإعطاء الأولوية للقانون وللمصالحة، فإنه لا بد من بذل جهود تستهدف تصحيح الأعمال التعسفية التي دأبت قوات الأمن على ارتكابها منذ فترة طويلة.

(السيد كارسغارد، كندا)

٣٦ - وأضاف يقول إن كندا تسلم بالمبادرات التي اتخذتها حكومة بيرو لتحسين حالة حقوق الإنسان وهي تؤيد الجهود الهادفة إلى مكافحة الإرهاب. كما أنها تدعم جهود منظمة الدول الأمريكية الرامية إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الأجهزة الرسمية.

٣٧ - وأعلن أن كندا قد تلقت بارتياح قرار حكومة سري لانكا المنتخبة مؤخرا بالتصدي بصورة نشطة للمشاكل ذات الصلة باحترام حقوق الإنسان. ورحب المتكلم بالمبادرات المتخذة من الحكومة ومن معارضيها من أجل التوصل عن طريق التفاوض إلى حل للحرب الأهلية وكذلك من أجل التقليل من التجاوزات المنسوبة لقوات الأمن وإلى التامول الانفصاليين.

٣٨ - وقال إن الوفد الكندي يلاحظ أن الحالة العامة في أمريكا اللاتينية آخذة في التحسن فيما يبدو. وإن وفده يأمل في توصل المفاوضات الجارية بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي عما قريب إلى وضع حد لأطول نزاع مسلح شهدته أمريكا الوسطى. وأضاف أن وفده يتطلع إلى مساهمة بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في غواتيمالا في القضاء على انتهاكات حقوق الإنسان وحالات الإفلات من العقاب التي يتمتع بها مرتكبو هذه الانتهاكات.

٣٩ - وانتقل المتكلم إلى السلفادور، فأشار إلى التقدم الهام الذي أحرز في مجال السعي من أجل السلم والمصالحة خلال السنة المنصرمة، وقال إن كندا تحث حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على تعزيز التقدم المحرز عن طريق الوفاء بالالتزامات المتخذة بموجب اتفاقات السلم. ورحب المتكلم بتعهد الحكومة السلفادورية بالتعاون مع الخبير المستقل لمسائل حقوق الإنسان الذي عيَّنه الأمين العام.

٤٠ - وقال إن كندا تؤيد بقوة المبادرات الهادفة إلى تيسير الوصول إلى تسوية للنزاع الأنغولي عن طريق التفاوض، وإنها ألحت مرارا وتكرارا على أطراف النزاع من أجل حماية حقوق الانسان. وإنه يسعده أن الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا قد توصلا إلى توقيع بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وحث المتكلم الطرفين على الوفاء بجميع التزاماتهما المترتبة بمقتضى هذا الاتفاق.

٤١ - السيدة قرقاب (الجماهيرية العربية الليبية): أكدت على أهمية انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان واعتماد اعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين أكد فيهما أن جميع حقوق الانسان ذات طابع عالمي وغير قابل للتجزئة وأن الحق في التنمية جزء لا يتجزأ منها. ومضت قائلة إنه كان من المتوقع أن يؤدي التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في فيينا إلى نتائج ملموسة على صعيد معالجة مسائل حقوق الانسان على الصعيد الدولي، خصوصا بعد انشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان، وتشكيل الفريق العامل التابع للجنة الثالثة والمكلف بمتابعة مؤتمر فيينا، وكذلك أن يسود التعاون والحوار محل المواجهة. والحال أن أعمال الفريق العامل تراوح في مكانها وتصطدم برفض دول معينة احترام الالتزامات المتخذة في فيينا. وما زالت مسألة حقوق الانسان تعامل وفقا لسياسة "الوزنين والمقياسين"، حيث أن الدول تنصب

(السيدة قرقاب، الجماهيرية العربية الليبية)

نفسها قضاة وتمارس ضغوطا سياسية واقتصادية لفرض نظمها وتقاليدها على دول العالم الثالث والتدخل في شؤونها الداخلية. وهذا السلوك يشكل عقبة في طريق التعاون الدولي والحوار البناء.

٤٢ - وأضافت تقول إن الوفد الليبي يرى أن المناقشات التي جرت في اللجنة الثالثة وتوجيه التهم لبعض الدول تتعارض مع اعلان وبرنامج عمل فيينا. ويتعين الشروع في ارساء قواعد ترمي إلى تسهيل الحوار والتعاون الدولي وإلى تجنب المواجهة. وينبغي بوجه خاص إعادة النظر في ولايات الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان لوضع حد للازدواج وضمان حياد هذه الأجهزة وموضوعيتها وللتأكد من قيامها بمعالجة حقوق الإنسان بطريقة قائمة على المساواة. كما أنه ينبغي تجنب تسييس مسألة حقوق الانسان واستخدامها أداة للضغط.

٤٣ - وقالت إن الوفد الليبي يرى أنه يجب إعطاء الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد إهمالها في العقود الماضية، ولا سيما الحق في التنمية. وأعلنت أنها ترحب في هذا الخصوص بأعمال الفريق المعني بالحق في التنمية التابع للجنة حقوق الانسان، وتأمل في أن يتوصل الفريق إلى توصيات محددة تهدف إلى كفالة تمتع الأفراد والشعوب بهذا الحق.

٤٤ - وأضافت قائلة إن الوفد الليبي، إذ يحيط علما بمذكرة الأمين العام بشأن التوزيع الجغرافي الحالي للوظائف في مركز حقوق الانسان على النحو الوارد في الوثيقة (A/49/545)، يلاحظ أن ثلثي موظفي الفئة الفنية هم من الدول الصناعية. وأن الوفد يرى في ذلك عدم توازن غير مقبول وأنه ينبغي أن يعكس تكوين مركز حقوق الانسان التنوع الحضاري والثقافي في العالم بصورة أفضل.

٤٥ - وأكدت المتحدثة في ختام كلمتها رغبة بلادها في التعاون مع جميع المنظمات والأجهزة الدولية في مجال حقوق الإنسان من أجل تحقيق تعاون دولي وضمان تمتع جميع الشعوب والأفراد بحقوق الإنسان في إطار الحوار البناء ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل.

٤٦ - السيد غيديتي (المراقب عن سويسرا): قال إن إنشاء منصب مفوض سام لحقوق الانسان يعتبر من مظاهر الإرادة الإجماعية الأكثر اتساما بالطابع الملموس التي أعرب عنها المجتمع الدولي في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان بغية كفالة أفضل احترام لهذه الحقوق في العالم. وذكر أن من شأن المسؤوليات التي أنيطت بالمفوض السامي، أن تعزز اجراء الأمم المتحدة في الميادين التي ما زالت ترتكب فيها أخطر الانتهاكات (الاعدامات باجراءات موجزة، والتعذيب، والحبس التعسفي والاختفاءات القسرية) وكذلك في الميادين التي تتخذ فيها الانتهاكات أشكالا جديدة، (عدم التسامح والتعصب، والعنصرية، وكره الأجانب، وعدم احترام حقوق الأقليات، والفقر المدقع). وقال المتكلم أيضا إنه إذا كانت المسؤولية الأولى تقع على كاهل الدول، فإن المؤتمر العالمي قد جدد التأكيد بوضوح أن احترام حقوق الانسان من الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي.

(السيد غيديتي)

٤٧ - واستطرد قائلا إن سويسرا تعرب عن اغتباطها لما يوليه المفوض السامي، في إطار اجرائه الهادف إلى تقوية روح التعاون الدولي وتعزيز حقوق الانسان في العالم، من اهتمام خاص جدا للاجراءات الوقائية. وإن هذه الإجراءات تشمل إقامة حوار دائم مع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي وتطوير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية الفعالة، بما في ذلك تعزيز التعليم في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، لا يمكن إحراز تقدم ما لم تتفق الدول المشاركة على بذل جهود متزايدة في المستقبل، ولا سيما تقديم تبرعات لشتى الصناديق الطوعية المنشأة لهذه الأغراض، وشريطة أن يطرأ تحسن على التعاون فيما بين منظمات الأمم المتحدة. وذكر أن المساعدة التقنية في موضوع حقوق الانسان هي في الحقيقة المجال الذي ينبغي أن يتحقق فيه الالتزام الذي أخذه المجتمع الدولي على عاتقه في فيينا.

٤٨ - وقال إن الإجراءات الوقائية تشمل ميدانا آخر أيضا، وهو صياغة معايير لمنع التعذيب وهو ميدان تضطلع فيه لجنة حقوق الانسان بعمل رائد. وإنه لا يمكن استئصال هذا الوباء دون توفير وقاية فعالة وهذا هو ما استهدفه بالذات مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتعتبر سويسرا أحد البلدان التي وضعت هذا المشروع. وقال إن الفريق العامل الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان يدرس الآن مشروع هذا البروتوكول الاختياري، وإن الوفد السويسري يدعو جميع الدول إلى التعاون بصورة فعالة في إعداد هذا الصك بغية اعتماده دون إضعاف جوهره وبالتالي القيام بتنفيذه دون إبطاء.

٤٩ - وأردف قائلا إن الوفد السويسري يرى أنه ينبغي تعزيز نظام مراقبة احترام حقوق الإنسان، المكون بصفة أساسية من الآليات المؤسسية للجنة حقوق الانسان ومن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وإن متابعة التوصيات التي تضعها هذه الأجهزة ينبغي أن تكفل على نحو أفضل، ويمكن تحسين الإجراء الذي يضطلع به المجتمع الدولي في الحالات التي ترتكب فيها انتهاكات خطيرة وجماعية لحقوق الانسان تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة. وهكذا يكون بوسع المفوض السامي أن يتدخل لدى الدول التي تجد صعوبات في الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الانسان. ويمكن له، على نحو ما فعل في أزمة رواندا، تنسيق إجراء جديد واسع النطاق يضطلع به المجتمع الدولي ويتضمن على حد سواء مراقبة احترام حقوق الانسان وإعادة الثقة وتحديد المسؤوليات عن أكثر الانتهاكات خطورة. ومضى قائلا إن الحكومة السويسرية قدمت اسهاما كبيرا فيما يتعلق بهذا الجهد ولكن لا بد من العمل على تحقيق مزيد من التقدم. وأعرب المتكلم عن أمله في أن توضع تحت تصرف المفوض السامي الموارد المادية والبشرية الضروية للاضطلاع بولايته وأن يبدأ عمل مكتبه في جنيف في مطلع عام ١٩٩٥.

٥٠ - وأضاف يقول، فيما يتعلق بالبند ١٠٠ (هـ) من جدول الأعمال، إن سويسرا حريصة على الإشارة إلى أنها طرف في البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وترى سويسرا أن عقوبة الإعدام هي عقوبة تنتهك كرامة الإنسان وأن إلغاءها ينبغي أن يكون الهدف النهائي للمجتمع الدولي. وأعلن تأييد بلده لمبادرة ايطاليا الهادفة إلى إذكاء وعي الحكومات مجددا بصدد هذه المسألة، وذلك عن طريق التأكيد مجددا على أن عقوبة الإعدام لا يمكن تطبيقها إلا بالنسبة لأبشع الجرائم وباقتراح مبدأ الوقف المؤقت لتنفيذ هذه العقوبة.

٥١ - السيد زيمانسكي (بولندا): أجمل نتائج الجهود المبذولة لمتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بعد مرور ١٦ شهرا على انعقاده. وقال إن هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي تجدد فيها كل البلدان تأكيدها للمبادئ الأساسية للحماية الدولية لحقوق الإنسان وتفكر في وضع برامج لتنفيذها عمليا. ومن ضمن التدابير العملية التي تم اتخاذها ينبغي ذكر إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان وتعيين السيد أيالا لاسو في هذا المنصب، وتأكيد الالتزامات المتخذة في إعلان وبرنامج عمل فيينا وكذلك قرارات لجنة حقوق الإنسان والأجهزة الأخرى ذات الصلة والنشر الواسع النطاق لرسالة المؤتمر العالمي.

٥٢ - وأضاف قائلا إن واقع الحال، من الناحية الأخرى، مخيب للآمال. إذ أن تنفيذ برنامج عمل فيينا يتطلب زيادة في الموارد البشرية والمالية المكرسة للأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان. ولكن من المؤسف أن السياسة المالية للأمم المتحدة في هذا الموضوع لم تتغير. ويأمل الوفد البولندي في أن يصار الى معالجة هذه الحالة في الدورة الحالية للجمعية العامة. كما يلاحظ الوفد من ناحية أخرى أنه بعد مرور عام على انعقاد المؤتمر العالمي، لا توجد حتى الآن لدى أجهزة الأمم المتحدة خطة أنشطة رامية إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. وأردف قائلا إن وفده يعرب عن أمله في أن تحظى الآليات المكلفة بحماية حقوق الإنسان داخل منظمة الأمم المتحدة باهتمام متزايد في المستقبل.

٥٣ - وذكر ممثل بولندا أن الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان قد أوضحت مرة أخرى أهمية الدور الرئيسي الذي يقوم به هذا الجهاز في مجال دراسة حقوق الإنسان في البلدان. وفي هذا الصدد، فإن التقدم المحرز في بعض الدول لا يمكن أن يخفي المآسي التي تحدث في دول أخرى، مثل البوسنة والهرسك ورواندا. وأضاف أن بولندا قد انضمت الى البلدان التي رحبت بالنداء الذي وجهه المفوض السامي لحقوق الإنسان ودعا فيه الى عقد دورة استثنائية للجنة حقوق الإنسان تكرس للحالة في رواندا. كما أن وفده يؤيد القرار الذي تم اتخاذه بشأن هذه المسألة، وكذلك الاجراء الذي اضطلع به المفوض السامي. ولكنه يرى أن الحالة في رواندا تدعو الى إعادة تقييم شاملة للطريقة التي تتصدى بها الأمم المتحدة للمآسي من هذا النوع. وأردف قائلا إن بولندا تأمل في الوقت نفسه أن يؤدي العمل الذي يقوم به المفوض السامي في بوروندي الى تلافي وقوع منازعات جديدة في هذا البلد. وفي هذا الصدد، يتفق الوفد البولندي مع المفوض السامي في أن اتخاذ اجراءات وقائية في الوقت المناسب مقترنة، عند الاقتضاء، باسترجاع حقوق الإنسان، سيظل من الوظائف الرئيسية للأمم المتحدة.

٥٤ - واستطرد قائلا إن الدورة الخمسين للجنة حقوق الانسان أكدت أيضا ضرورة اصلاح هذا الجهاز على سبيل الأولوية. وإن الوفد البولندي يرحب بالجهود المبذولة في هذا الشأن من جانب رئيس اللجنة السيد بيتر بالتيه، وكذلك بقرار اللجنة إنشاء فريق عامل لدراسة هذه المسألة. ويتعلق الموضوع هنا، في رأي وفده، بتكييف النظام الأساسي وجدول الأعمال وطرائق عمل اللجنة حسب الاحتياجات الحالية والمستقبلية. ولكن من المؤسف لم تسفر دورة الفريق العامل التي عقدت في أيلول/سبتمبر عن أي توصيات في حين أن إصلاح اللجنة يعتبر مهمة عاجلة. وأعرب ممثل بولندا عن أمله في أن يقوم المفوض السامي بمنح الأولوية لهذه المسألة وعن توقعه الشيء الكثير في هذا المجال من الفريق العامل التابع للجنة الثالثة الذي يترأسه السيد دانيلو تورك.

(السيد زيمانسكي، بولندا)

٥٥ - وقال إن الوفد البولندي يود أن يلفت انتباه اللجنة الثالثة الى المبادرات التي اتخذها بلده في المؤتمر العالمي، ثم في الدورة الخمسين للجنة حقوق الانسان. وقال إن وفده يرى أن إعلان وبرنامج عمل فيينا تجاهلا عمليا مسألة منع الانتهاكات الخطيرة والجماعية لحقوق الانسان ومشكلة احترام حقوق الانسان في المنازعات الداخلية. ولكن الأمين العام للأمم المتحدة أشار في الخطاب الذي ألقاه في جامعة لافال في كيبيك في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٩٣، الى أن هذه المنازعات الجديدة تشكل أكبر خطر على السلم الدولي وعلى حقوق الأفراد. ولذا ينبغي استحداث حلول جديدة، أي إنشاء دبلوماسية جديدة لخدمة الديمقراطية وحقوق الانسان حتى يتسنى وقف تصاعد تيار الوطنية المتطرفة وصد موجة التعصب وعدم التسامح والارهاب. وتنطوي هذه الدبلوماسية الجديدة على عمليات لحفظ السلم مهمتها تحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز أو استرجاع الديمقراطية، وحماية حقوق الانسان، وتقديم المساعدة في المجال الدستوري، وبعثات المساعي الحميدة، واتخاذ تدابير قسرية للدفاع عن حقوق الانسان وتعزيز الديمقراطية. وفي هذا السياق اقترح الوفد البولندي في المؤتمر العالمي، وبعد ذلك في الدورة الخمسين للجنة حقوق الانسان، صياغة برنامج عمل لحقوق الانسان. كما اقترح الوفد أيضا إنشاء لجنة لحقوق الانسان والشؤون الإنسانية داخل الجمعية العامة كيما تحتل حقوق الانسان، باعتبارها الأساس الأخلاقي للحياة الدولية، المكان الذي يليق بها.

٥٦ - واستطرد قائلا إن الوفد البولندي يتطرق أخيرا إلى مسألة خلافية للغاية وهي مسألة المعايير الانسانية الدنيا في المنازعات التي تسمى "غير دولية". وأوضح أن هذه المشكلة، وهي ليست بالمشكلة الجديدة في حد ذاتها، لم يتسن وضع توصيات مناسبة بشأنها في المؤتمر الدولي المعني بحماية ضحايا الحروب المعقود في عام ١٩٩٣. ومع أن ضحايا المنازعات غير الدولية يمثلون حاليا، وفقا لتقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية، ٨٠ في المائة من ضحايا المنازعات المسلحة. ولذلك لا بد من استعراض هذه المسألة على سبيل الأولوية. وقال إن القرار الذي اتخذته اللجنة الفرعية المعنية بمكافحة التمييز وحماية الأقليات في دورتها الأخيرة وأوصت فيه لجنة حقوق الانسان بالنظر في إعلان المعايير الانسانية الدنيا، يفتح الباب لمناقشة هذا الموضوع. ولا بد من انتهاز هذه الفرصة.

٥٧ - السيد مايكوك (بربادوس): تكلم بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية وبالنيابة عن سورينام، فلاحظ بارتياح التقدم المحرز منذ عام في ميدان حقوق الانسان، ولا سيما تعيين مفوض سام لحقوق الانسان، ومقرر خاص معني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وعدم التسامح المرتبط بها، ومقرر خاص معني بالعنف ضد المرأة. وقال إن نهاية الفصل العنصري وإقامة الديمقراطية في جنوب أفريقيا، التي يرحب بعودتها الى الساحة الدولية، هما أيضا من دواعي الارتياح. وأضاف أن وفد بربادوس مقتنع، بأن العمل الذي يضطلع به المفوض السامي لحقوق الانسان يسهم في إقامة مناخ من الثقة وفي تشجيع الدول التي ما زالت مترددة في التعاون مع الأجهزة الأخرى لحماية حقوق الإنسان على الدخول في حوار لهذا الغرض. وقال إن وفد بلاده يثني على المفوض السامي بسبب ما اضطلع به من إجراءات من أجل التصدي بصورة عاجلة للانتهاكات في رواندا وفي بوروندي. وأعرب المتكلم عن عدم ارتياحه لما يلاحظه من تدهور الحالة في عديد من البلدان الأخرى. وقال إن وفده يدين بشدة جميع الانتهاكات المرتكبة فيها. وقال إن إعلان فيينا قد أكد من جديد العلاقات المتبادلة بين الديمقراطية، والتنمية وحقوق الانسان التي يدعم كل منها الآخر. وإن أي إخلال بأي من هذه العناصر سيؤثر تأثيرا ضارا على ممارسة الحريات الأساسية.

(السيد مايكوك، بربادوس)

٥٨ - وقال إن حالة هايتي تعتبر مثالا نموذجيا في هذا الصدد. وإن سورينام والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ترحب بعودة الرئيس أريستيد الى هايتي، التي أنهت ثلاث سنوات من الارهاب والتشريد الداخلي الجماعي للسكان. وإن دول الجماعة الكاريبية وسورينام تشارك في الجهود الدولية الرامية الى تعزيز المؤسسات وإقامة الديمقراطية ودولة القانون في هذا البلد. لذلك فإنها تؤيد التوصية الواردة في الفقرة ١٥٦ من تقرير المقرر الخاص (A/49/513) التي ترمي إلى أن يواصل المجتمع الدولي رصده الدقيق للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هايتي والاسهام في تعزيز الديمقراطية بفضل التعاون والمساعدات التقنية. وترى هذه الدول أنه لا مناص ليس فقط من القيام بإصلاح البلد، بل وكذلك التشجيع على إرساء ثقافة تقوم على احترام حقوق الانسان. ولهذه الغاية فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وسورينام تؤيد دون أي تحفظ مشروع القرار المكرس لهايتي.

٥٩ - وقال إن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية وسورينام مقتنعة بضرورة القيام بتنسيق أفضل للعمل وزيادة فعالية أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان على نحو ما يوصي به برنامج عمل فيينا. كما أنها تسلم في هذا الصدد بأهمية مهمة الفريق العامل المكلف بدراسة مسألة تعزيز آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والجهود التي يبذلها رئيس الفريق. وإدراكا من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وسورينام لأهمية التثقيف، والتدريب والمعلومات في مجال حقوق الإنسان، فإنها تؤيد تأييدا تاما قرار لجنة حقوق الانسان ٥٤/١٩٩٤ الذي يعلن عقد تثقيف في مجال حقوق الانسان بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقال إن البرامج المزمع تنفيذها أثناء العقد تشكل عنصرا تكميليا لحملة الأمم المتحدة الإعلامية العالمية في مجال حقوق الإنسان، ولخطة العمل العالمية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية الذي نظمته اليونسكو في آذار/مارس ١٩٩٣.

٦٠ - وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وسورينام تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز مبدأ حكم القانون وإقامة العدل وكذلك البرامج والأنشطة التي يضطلع بها مركز حقوق الانسان على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/49/512). وإن البلدان المذكورة تصر مع ذلك على أنه لا ينبغي تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلا بناء على طلب الدول التي تسعى إلى تحسين مؤسساتها الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان.

٦١ - واستطرد قائلا إن دول الجماعة الكاريبية وسورينام تتفق مع المفوض السامي لحقوق الانسان على أنه لا بد من توفير المزيد من الموارد له حتى يتمكن من أداء مهمته على أكمل وجه. وتسلم هذه البلدان بأن مركز حقوق الانسان لم تتوفر لديه قط الموارد المطلوبة وإن إعلان وبرنامج عمل فيينا قد وسعا مسؤوليات المركز بدرجة كبيرة. ولذا فإنها تؤيد زيادة الموارد المكرسة للمركز في إطار الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية، وشريطة ألا يكون ذلك على حساب الاعتمادات المرصودة لأنشطة التنمية.

(السيد مايكوك، بربادوس)

٦٢ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وسورينام هي من بين الـ ١٢٩ بلدا الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن هذه البلدان تؤيد المبدأ الذي أكده المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ومفاده أن جميع حقوق الانسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة وينبغي أن تعامل في كل العالم معاملة تتسم بالعدالة والمساواة. وإن الاعتراف بالحق في التنمية بوصفه حقا أساسيا هو بالنسبة لهذه البلدان من أهم الاستنتاجات التي خلص اليها المؤتمر. ولذلك فإنها تندهش إزاء سعي بعض الدول، التي تزعم بأن الانسان هو محور التنمية، الى فصل الحق في التنمية عن الحقوق الأساسية للانسان. وأعرب عن الأمل في أن تقتنع هذه الدول قريبا بوجاهة منطق الفقرة ١٧ من برنامج عمل فيينا. وأردف قائلا إن البلدان التي يتكلم باسمها ترحب بالجهود التي تبذلها لجنة حقوق الانسان من أجل تعزيز إعلان الحق في التنمية المعتمد في عام ١٩٨٦، وإنها تترقب باهتمام توصيات الفريق العامل الذي أنشأته اللجنة لدراسة هذه المسألة. كما أن هذه البلدان المذكورة تؤيد دون أي تحفظ قرار لجنة حقوق الانسان ١٢/١٩٩٤ المعنون "حقوق الانسان والفقر المدقع" وتدعم بوجه خاص الولاية الممنوحة للسيد ليااندرو ديبوي المقرر الخاص لحقوق الإنسان والفقر المدقع. ونظرا لأن خُمس سكان العالم يعيشون في حالة من الفقر المدقع، دون موارد كافية لتأمين ملبسهم ومأواهم، يبدو للدول التي يتكلم باسمها أنه لا غنى عن إجراء دراسة متعمقة لهذه المسألة.

٦٣ - وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وسورينام ترى من دواعي التشجيع أن يكون تخفيف شأفة الفقر أحد المواضيع الثلاثة لمؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية الاجتماعية، لأن على هذه الدول ذاتها أن تواجه المشكلة الخطيرة المتمثلة في الفقر الريفي وازدياد الفقر في المدن. وذكر أن مؤتمر القمة العالمي سيتيح فرصة فريدة لقادة العالم كي يعتمدوا تدابير عملية للقضاء على الفقر بكافة أشكاله.

٦٤ - وأردف يقول إن دول الجماعة الكاريبية وسورينام ترى أنه لا يمكن أن تكون هناك ممارسة فعلية لحقوق الانسان دون تحقيق تقدم اجتماعي. ولكنها تسلم مع ذلك بأن السياسات الانمائية الوطنية لا يمكن تنفيذها ما لم تكن هناك بيئة اقتصادية دولية مؤاتية تدعمها. ولذلك فإنها تؤيد إقامة شراكة عالمية تركز على احترام جميع حقوق الانسان وتسلّم بأن أعباء المديونية المتزايدة وبرامج التكيف الهيكلي تحول دون الممارسة العالمية لهذه الحقوق.

٦٥ - وأضاف يقول إن دول الجماعة الكاريبية وسورينام تسلم بأن الدفاع عن حقوق الانسان هو الشاغل المشروع للمجتمع الدولي. بيد أنها تعلن معارضتها لتطبيق معايير حقوق الإنسان بطريقة انتقائية، حيث أن تعزيز حقوق الانسان ينبغي أن يكون عادلا وحياديا وبعيدا عن كل مطمح سياسي.

٦٦ - ومضى يقول إن بلدان الجماعة الكاريبية وسورينام تعتبر أن الشعوب المضطهدة في العالم مدينة كثيرا للأمم المتحدة التي تبذل جهودها من أجل إنشاء إطار قانوني واسع لتعزيز وحماية جميع حقوق الانسان. وأن مؤتمر فيينا العالمي كان مرحلة هامة في الحملة المعلنة لضمان التمتع العالمي بالحريات الأساسية وإن المؤتمرين العالميين اللذين سينعقدان في كوبنهاغن وبيجينغ في عام ١٩٩٥ سيسهمان مرة أخرى في تحقيق الأهداف المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة وفي جميع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الانسان. وقال إن دول الجماعة الكاريبية وسورينام ستشارك مشاركة كاملة في هذه الجهود.

٦٧ - السيد الديب (مصر): جدد التأكيد باسم وفده على مبدأ عالمية حقوق الانسان وعدم قابليتها للتجزئة. وأعلن أن احترام الحقوق الجماعية وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والحق في التنمية، يرتبط ارتباطا لا ينفصم باحترام حقوق الفرد. وأوضح أن الحريات السياسية لا يمكن أن تكون ذات طابع دائم إلا إذا بنيت على أساس احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن الفقر تربة غير صالحة للديمقراطية. وأنه إذا كانت الدول والحكومات ملزمة أمام المجتمع الدولي باحترام حقوق الانسان، فعليها أن تبذل جميع طاقاتها من أجل تحسين المناخ التعاوني الدولي وإقامة الظروف الملائمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للانسان. ويجب أن يترجم الحق في التنمية إلى إنجازات عملية.

٦٨ - وقال إن التحولات الديمقراطية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، تشير الى أن الديمقراطية ليست فقط أسلوبا لتشكيل الحكومات، بل هي منهج متكامل للحركة السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع.

٦٩ - واستطرد قائلا إن مصر قد بادرت الى الأخذ بالمنهج الديمقراطي في إطار تحول سياسي بدأ منذ ٢٥ عاما. وقد ظلت ملتزمة على الدوام باحترام الشرعية وسيادة القانون المنصوص عليهما في دستورها. وبصورة دورية تجرى انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى على النحو الذي ينص عليه القانون وفي ظل السلام الاجتماعي. وأضاف قائلا إن الوفد المصري يدرك الدور الهام الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان في تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات التقنية والانتخابية للدول التي تطلبها. وفي الوقت نفسه يؤكد الوفد المصري ضرورة احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسليم بتعدد النظم السياسية ومراعاة خصائص كل بلد. وفي هذا الصدد يرى وفده أن الانتخابات ينبغي أن تجرى وفقا لتشريعات كل دولة، وأنه ينبغي احترام مبدأ حق الشعوب في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧٠ - وقال أيضا إذا كان التمتع بحقوق الانسان قد تحسن في مختلف مناطق العالم، فإننا نجد أن حالة حقوق الانسان في يوغوسلافيا السابقة قد شهدت أسوأ تدهور وخاصة في البوسنة والهرسك، حيث أدت سياسات التطهير الإثني وما رافقها من ممارسات لا إنسانية ليس لها نظير الى طرد السكان من ديارهم وسقوط أعداد لا تحصى من الضحايا.

٧١ - ومضى قائلا إن هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وللقانون الانساني الدولي أدت الى الاضرار بموثوقية منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان. ولذلك لا بد من أن تتحرك الأمم المتحدة على الفور وتضع حدا لهذه الانتهاكات، وبخلاف ذلك ستكون هناك ازدواجية في المعايير التي تعالج بها الأمم المتحدة قضايا حقوق الانسان من منطقة الى أخرى في العالم.

٧٢ - وقال إن الوفد المصري، بعد أن درس تقرير المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا، ليشيد بالمناخ السياسي الجديد الذي خيم على هذا البلد الشقيق منذ انتخابات نيسان/أبريل الماضي. وإن هذه الانتخابات قد أنهت نظام الفصل العنصري، وأعطت حكومة جنوب افريقيا وسائل كفالة احترام الحقوق لجميع المواطنين.

(السيد الديب، مصر)

٧٣ - وأضاف يقول إن مصر تعرب، من ناحية أخرى، عن أملها في أن تؤدي جهود البناء التي تضطلع بها السلطة الفلسطينية المؤقتة في قطاع غزة وأريحا الى إحراز تقدم وأن تتيح الانتخابات المرتقبة للشعب الفلسطيني مجالا لممارسة حقوقه الأساسية في نهاية المطاف سواء على الصعيد السياسي أو في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٧٤ - واستطرد قائلا إن الوفد المصري يثني على جهود المفوض السامي لحقوق الإنسان وما جاء في تقريره (A/49/36). ولكنه يلمس مع ذلك أن المفوض السامي لم يمنح في هذا التقرير للحالة السائدة في يوغوسلافيا السابقة الاهتمام الذي تستحقه ولا سيما في البوسنة والهرسك، وذلك نظرا للأحداث الخطيرة التي وقعت في هذه المنطقة. وكان من الأفضل أن يبادر المفوض السامي الى طرح اقتراحات بشأن كيفية معالجة الأمم المتحدة لموضوع الانتهاكات الخطيرة جدا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ارتكبت في هذا الجزء من العالم وبالتالي وضع نهاية لها.

٧٥ - وبالنسبة لاختصاصات مركز حقوق الإنسان، قال إن الوفد المصري يود الإشارة الى أن برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا لم يتضمن توصيات محددة تتعلق بإعادة النظر بولايات أجهزة حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات وتنسيق أنشطتها. وأنه ينبغي للفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته اللجنة الثالثة وكلفته بدراسة هذه المسألة أن يضع توصيات في هذا الصدد. وعليه سيكون من السابق لأوانه اتخاذ قرار بشأن إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان قبل أن تتخذ الجمعية العامة قرارا في هذا الشأن.

٧٦ - السيد تين (ميانمار): قال إن بلده يرحب بتعيين مفوض سام لحقوق الإنسان. حيث أن من الضروري في الواقع تعزيز التعاون في هذا الميدان بغية متابعة تحقيق أهداف منظمة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يود وفد ميانمار أن يشير الى ضرورة تطبيق نفس المعايير على جميع البلدان. وإن مناقشة حقوق الإنسان لا ينبغي أن تخدم مصالح طائفة معينة.

٧٧ - وأضاف يقول إنه حين تدرس حالة حقوق الإنسان في ميانمار، يلاحظ أن هناك في غالب الأحيان اتجاها يتجاهل التقدم المحرز والتغييرات الجارية في هذا البلد. ورغم ذلك فإن هذه التغييرات يمكن رؤيتها في جميع أنحاء هذا البلد الذي يمر بمرحلة تحول استعيض فيها عن الاقتصاد المخطط الذي انتهج في الماضي باقتصاد السوق والذي أرسى قواعد نظام ديمقراطي تعددي.

٧٨ - ومضى يقول إن جهود المصالحة الوطنية التي تضطلع بها حكومة ميانمار قد تكللت بنجاح كبير. فأولا، عادت ١٣ مجموعة مسلحة إلى جادة الشرعية وهي تسهم حاليا في صياغة دستور ديمقراطي جديد. وللمرة الأولى منذ استقلال البلد في عام ١٩٤٨، خمد صوت السلاح وأصبحت القوميات المكونة للبلد، والبالغ عددها ١٣٥ قومية، مصممة على العيش، بانسجام وعازمة على مكافحة الفقر. وقال إن استعادة السلم والاستقرار تفتح المجال لتحقيق تنمية مستدامة. وذكر ممثل ميانمار في هذه المناسبة بأن التنمية هي حق.

(السيد تين، ميانمار)

وثانيا، فإن حكومة ميانمار، حرصا منها على تشجيع المصالحة الوطنية، قد شرعت في حوار مع داو أونغ سان سو كوي وأذنت لها بمقابلة أفراد أسرتها الذين تتراسل معهم بكل حرية. وأضاف أن الحكومة شرعت أيضا في إقامة حوار مع الأمم المتحدة والأمين العام المساعد السيد رفيع الدين أحمد الذي قام مؤخرا بزيارة الى ميانمار تلبية لدعوة من الحكومة. وبمقتضى مذكرة تفاهم، وقعت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بين ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أصبح للمفوضية وجود في منطقة الحدود بين ميانمار وبنغلاديش حيث تمثلت مهمتها في تيسير عودة ما يربو على ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ الى ميانمار. وما كان يمكن أن يصبح حالة متفجرة تمت تسويته بروح من حسن الجوار وبطريقة يمكن أن تكون قدوة لبلدان أخرى.

٧٩ - وقال في ختام كلمته، إن التعاون الذي أقيم بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة قد مكن المقرر الخاص السيد يوزو يوكوتا من أن يزور ميانمار في الفترة من ٧ الى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد سلّم المقرر الخاص، في بيانه الاستهلالي الذي أدلى به أمام اللجنة السادسة، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بأنه تمكن من التنقل بكل حرية في مناطق شتى من البلد. بيد أنه من المؤسف أن المقرر الخاص لم يقدم أي أدلة تثبت الادعاءات الواردة في تقريره عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، فإن صدور التقرير المؤقت عن الحالة في ميانمار في شكل وثيقتين منفصلتين يعتبر أمرا مخالفا للقواعد أيضا. فلقد انزوت الملاحظات التي أدلت بها حكومة ميانمار تعليقا على الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص في إضافة الى الوثيقة A/49/594. وقال المتحدث إنه يطلب من الأمانة العامة تصحيح هذا الوضع وإعادة نشر التقرير المؤقت للسيد يوكوتا مع رد حكومة ميانمار في وثيقة واحدة.

٨٠ - استأنف السيد بيغار (أيرلندا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٨١ - السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا): قالت إنها ترحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في فيينا وأتاح المجال لاعتماد الجمعية العامة القرار ١٤١/٤٨ بشأن إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان. وقالت إن وفد كوستاريكا يرى وجوب تعزيز السلطة الأدبية والسياسية للمفوض السامي على نحو مستمر. وأضافت أنها تقدر ما أبداه المفوض السامي من تفان بتدخله بصورة عاجلة في رواندا وباتخاذه اجراءات وقائية في بوروندي. واستطردت قائلة إن كوستاريكا على قناعة بأن الاستخدام الكامل للآليات القائمة في موضوع حماية حقوق الانسان، والتي ستكون أكثر تنسيقا بعد الآن بفضل اجراءات المفوض السامي، وإن الإرادة السياسية للدول، تقوم بدور حاسم فيما يتعلق ببلوغ الأهداف المعلن عنها في ميثاق الأمم المتحدة. ونظرا لاستمرار الانتهاكات الصارخة الواسعة النطاق لحقوق الانسان في هذا العالم، فإننا لا يسعنا إلا الترحيب بالدور البالغ الأهمية الذي يؤديه المقررون الخاصون.

٨٢ - وقالت إن كوستاريكا تعلق أهمية كبيرة أيضا على قيام البلدان بانشاء مؤسسات مكلفة بحماية واحترام حقوق الانسان. وأضافت أن كوستاريكا التي يوجد في عاصمتها سان خوزيه مقر المحكمة الأمريكية لحقوق الانسان، قد أنشأت هي أيضا منصب محامي الشعب أو أمين المظالم الذي ألحق به منصب حامي حقوق الطفل.

(السيدة كاسترو دي باريش، كوستاريكا)

٨٣ - وأردفت تقول إن كوستاريكا تعتبر حقوق الانسان غير قابلة للتصرف وإن عدم القدرة على كفالة التمتع ببعض الحقوق ليست سببا وجيها للحرمان من التمتع بالحقوق الأخرى. وذكرت ممثلة كوستاريكا أن بلدها منذ حصوله على الاستقلال في عام ١٨٢١، اعتنق نظاما ديمقراطيا قائما على احترام الحريات والسعي لإقرار السلم والانسجام. وقد ظل التعليم في كوستاريكا مجانيا وإلزاميا منذ عام ١٨٦٢ وقد أتاح قرار إلغاء الجيش الذي اتخذ في عام ١٩٤٩ للبلد فرصة الاضطلاع ببرامج في ميداني الصحة والاسكان، وبعبارة أخرى، فرصة إعمال الحق في التنمية.

٨٤ - وقالت إن هذه التجربة الايجابية ليست مقصورة على كوستاريكا. ففي أمريكا الوسطى، شهدت بلدان أنظمة يمينية دكتاتورية أو نظما شمولية وأصبحت الآن دولا قائمة على حكم القانون ومدركة لعدم إمكان تحقيق السلم دون تنمية مستدامة وبدون ديمقراطية. ولذلك فإن كوستاريكا تولي أهمية كبيرة لمناقشات الفريق العامل المعني بالحق في التنمية المنشأ بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ٢٢/١٩٩٣ وتترقب باهتمام بالغ نتائج أعمال هذا الفريق.

٨٥ - ومضت تقول إنه طبقا لاعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين أكدا من جديد عالمية جميع حقوق الانسان وترابطها، فان وفد كوستاريكا يرى أن الدول التي وافقت على الصكوك القانونية المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الانسان مسؤولة عن حماية كل هذه الحقوق، وذلك بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية.

٨٦ - وقالت المتكلمة إن كوستاريكا انضمت الى البروتوكول الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولذلك فهي تؤيد اقتراح ايطاليا إلغاء عقوبة الإعدام.

٨٧ - وأضافت قائلة في ختام كلمتها، إن وفد كوستاريكا، بالاشتراك مع وفد ناميبيا، كان أول من نادى بفكرة إعلان عقد للأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الانسان، وأعلنت أنه سيقدم مشروع قرار يطلب الى الجمعية العامة إعلان هذا العقد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقالت إنها تود أن تدعو الوفود الراغبة الى الاشتراك في تقديم هذا النص الذي تأمل أن يتم اعتماده بدون تصويت.

٨٨ - السيدة شارفمان (اسرائيل): قالت إن من دواعي سرورها أن تلاحظ زيادة عدد الدول التي تعترف بالعلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية. وهذه حقيقة كانت اسرائيل دائما مدركة لها وهي تشكل أساس نظامها التشريعي والتنفيذي والقضائي. وأضافت قائلة إن حق الاستئناف أمام المحكمة العليا في اسرائيل عندما يشعر بأن حقوقه الفردية قد انتهكت غير مقصور على الاسرائيليين وحدهم، بل هو مكفول أيضا للفلسطينيين المقيمين في الأراضي. وإن هذا التقليد الديمقراطي له جذور تعود الى المؤتمر الصهيوني الأول المعقود في عام ١٨٩٧، والذي كان بداية لحركة تحرير الشعب اليهودي. وأردفت قائلة إن إقامة الكيبوتسات، وهي مزارع جماعية مؤسسة على مبدأ التساوي في الحقوق والمسؤوليات، هي نموذج التعددية الديمقراطية. وبالنسبة لاسرائيل، التي تعين عليها أن تستوعب موجات الهجرة القادمة من القرى الاثيوبية من ناحية ومن مدن الاتحاد السوفياتي السابق من ناحية أخرى، فإن الديمقراطية والتعددية تعتبر ضرورة قومية.

(السيدة شارفمان، اسرائيل)

٨٩ - وذكرت المتكلمة أن اسرائيل تعتقد أن الديمقراطية تُعجل وتعزز تنميتها عن طريق تشجيع المواطنين على الشعور بالانتماء للدولة والمشاركة في بناء مستقبل أفضل. وقالت إن المواطنين الذين يشعرون بالانتماء والتملك هم أكثر ميلا الى العمل من أجل الرفاهية المشتركة. ومن ناحية أخرى، فإن انفتاح المجتمع الديمقراطي يضع قيودا على إهدار الموارد المحدودة ويسمح باستخدامها على نحو أفضل.

٩٠ - وقالت المتكلمة إن تعلـّق اسرائيل بالديمقراطية لم يتزعزع رغم الحروب والدماء التي أريقت والتهديدات التي ما زالت يتعرض لها أمنها، بل حتى وجودها ذاته. وفي مواجهة العنف، جعلت اسرائيل من واجبها عدم التخلي عن القيم الانسانية والقيم اليهودية. ويشهد على هذا التصميم كون عقوبة الإعدام محظورة في اسرائيل، إلا في حالات مجرمي الحرب النازيين الذين يدانون بجرائم في حق الانسانية.

٩١ - وقالت إن إشاعة الديمقراطية هي عملية طويلة لا تسفر بالضرورة عن حلول فورية لجميع المشاكل. وإن الصبر والاستعداد لقبول الحلول التوفيقية يلعبان دورا أساسيا. إن اسرائيل تشجع بنشاط إشاعة الديمقراطية في شتى أرجاء العالم، مثلا عن طريق إيفاد مراقبين لرصد الانتخابات في جنوب افريقيا وفي موزامبيق، أو بتنظيم دورة دراسية دولية عن الإدارة الديمقراطية. وفضلا عن ذلك، ردت اسرائيل بالايجاب على طلب نيكاراغوا بالاشتراك معها في تقديم مشروع قرار يدعو إلى إدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية العامة يتناول دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات من أجل تعزيز وتقوية الديمقراطيات الحديثة أو المستعادة.

٩٢ - وقالت المتكلمة إن اسرائيل تأمل أن تجلب عودة السلم الى منطقة الشرق الأوسط لا التعاون الاقتصادي والتفاهم السياسي فحسب بل وكذلك الديمقراطية للجميع. فاسرائيل لا تود أن تظل إلى الأبد البلد الديمقراطي الوحيد في المنطقة. ومضت قائلة إن اسرائيل واثقة من أن عملية الديمقراطية، والتعددية واحترام حقوق الإنسان الأساسية وحقوق المرأة من شأنها كفالة مزيد من الاستقرار في الشرق الأوسط ومستقبل أفضل لجميع شعوب المنطقة.

٩٣ - السيد موتسيك (أوكرانيا): قال إن بلده يولي أهمية كبيرة لفعالية اجراءات حماية حقوق الانسان ومن ثمة لتنسيق الجهود المبذولة في هذا الميدان داخل الأمم المتحدة. وإن هذا بالذات هو دور المفوض السامي لحقوق الانسان. وذلك أيضا السبب الذي يجعل تعزيز آليات الحماية الحالية، وخصوصا مركز حقوق الانسان الذي يجب أن توفر له الموارد الكافية أمرا لا غنى عنه. وقال إنه ينبغي أن يشارك المقررون الخاصون وأجهزة حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات، بصورة نشطة في البحث عن الوسائل العملية لتنفيذ اعلان وبرنامج عمل فيينا. وإن مسألة التنسيق والبحث عن وسائل جديدة لجعل حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية أكثر فعالية بقدر أكبر هما الموضوعان اللذان ينبغي أن يجتذبا بصورة رئيسية، اهتمام رؤساء الأجهزة المنشأة بموجب الصكوك الخاصة بحقوق الانسان أثناء الاجتماع السنوي. وفي هذا الميدان، أشار المتكلم الى أن وفد أوكرانيا مقتنع بأن الأمم المتحدة لم تستنفذ بعد جميع الإمكانيات.

(السيد موتسيك، أوكرانيا)

٩٤ - وقال إن الانتهاكات الجديدة والفظيعة للقانون الإنساني الدولي في اقليم يوغوسلافيا السابقة، ولاسيما الاستخدام غير المشروع لقنابل النابالم والقنابل العنقودية في جيب بيهاتش في البوسنة والهرسك، تبين بكل وضوح ضرورة تعزيز دور الدبلوماسية الوقائية.

٩٥ - وأضاف يقول إن هناك جانبا أساسيا آخر لمنع المنازعات يتمثل في احترام حقوق الأقليات القومية. وإن رفض الاعتراف بالحقوق المشروعة لهذه الأقليات ولهويتها بسبب حالات مشحونة باحتمالات التفجر. ومن الخطير بنفس القدر المبادرات التي تقوم بها بعض البلدان لاستخدام المجموعات الإثنية المبعثرة في بلدان متجاورة لزعزعة استقرار هذه البلدان لأغراض التوسع الإقليمي.

٩٦ - ومضى يقول إنه في أوكرانيا، حيث ينتمي ربع السكان الى قوميات مختلفة، تحظى مسألة العلاقات بين الفئات الإثنية دائما باهتمام الحكومة. ويوفر إعلان حقوق القوميات، وقانون اللغات، وقانون الأقليات القومية الحماية القانونية لمختلف القوميات.

٩٧ - وأردف يقول إن أوكرانيا ترحب باعتماد إعلان حقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية، وتأمل أن يتبع ذلك في إطار الأمم المتحدة إعداد وثيقة ملزمة في هذا الموضوع من الممكن أن تأخذ شكل اتفاقية دولية.

٩٨ - واستطرد يقول إن أوكرانيا التي هي طرف في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الانسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري الأول، تعترف بأنه ما زال أمامها الكثير مما ينبغي عمله لجعل تشريعاتها مطابقة للقواعد الدولية. وأضاف أن بلده يؤكد الحاجة إلى تطبيق معايير العالمية والموضوعية واللاإنتقائية في معالجة مسائل حقوق الانسان ويرى أنه ينبغي تعزيز احترام هذه المعايير.

٩٩ - وقال المتكلم في ختام كلمته، إن الوفد الأوكراني يناشد الدول التي لم تنضم حتى الآن الى الصكوك الدولية لحقوق الانسان بأن تبادر الى القيام بذلك ويطلب الى جميع من أبدوا تحفظات على هذه الصكوك أن يعيدوا النظر في مواقفهم. وأضاف أن الوفد الأوكراني يحث جميع الدول على أن تدرج في تشريعاتها الوطنية الأحكام الواردة في هذه الصكوك وأن تبادر الى تقوية المؤسسات التي عهدت اليها مهمة تعزيز هذه الحقوق وحمايتها.

١٠٠ - السيد ماتيسيك (كرواتيا): قال ان بلده يؤيد بشدة إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان ويشيد بالجهود التي يبذلها فعلا المفوض السامي، وخصوصا في رواندا وفي بوروندي. ومع ذلك، فإن الوفد الكرواتي يرى أن المفوض السامي يجب أن يشارك بدرجة أكبر في معالجة الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الإنساني ولحقوق الانسان في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وقال إن الحكومة الكرواتية مقتنعة بأن الافتقار الى التصميم لدى المجتمع الدولي في مواجهة العدوان وإبادة الأجناس في كرواتيا وفي البوسنة

(السيد ماتيسيك، كرواتيا)

والهرسك قد ساعد على نشوء حالة مشابهة في رواندا. وقال إنه يخشى أن يؤدي استمرار تقاعس المجتمع الدولي إلى انتهاكات متزايدة للقانون الانساني الدولي والمبادئ التي يدافع عنها هذا المجتمع الدولي نفسه. كما أن رفض سلطات بلغراد التعاون مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي التي ارتكبت في اقليم يوغوسلافيا السابقة يبعث على القلق. وإن هذا الافتقار الى الارادة السياسية، المقترن بعدم توفر الموارد الكافية للمحكمة تحمل على التخوف من أن لا يحال من خططوا ونفذوا إبادة الأجناس الى القضاء. وإذا حصل ذلك، فإن موثوقية مجلس الأمن ستتأثر بصورة خطيرة، كما أن المحكمة ستكون قد وضعت سابقة سلبية بالنسبة للمحاولات التي تبذل في المستقبل لمعاقبة مجرمي الحرب. وأضاف يقول إن رد فعل المجتمع الدولي في مواجهة هذه الانتهاكات التي يمثل كبر نطاقها وخطورتها استهانة بأهم المبادئ الأساسية لحقوق الانسان، سيكون له شأن حاسم بالنسبة للمستقبل. وسيحدد رد الفعل هذا ما إذا كانت العلاقات المستقبلية بين الدول سوف تسترشد باحترام حقوق الانسان أم أن القوة ستحكمها.

١٠١ - وأضاف يقول إنه لدى نظرنا في حالة حقوق الانسان في منطقة يوغوسلافيا السابقة، ينبغي أن نفهم أن انتهاكات هذه الحقوق هي نتيجة البرنامج السياسي لسلطات بلغراد، التي تتابع هدفها المتمثل في التوسع الإقليمي وتكوين "صربيا الكبرى" عن طريق ممارسة "التطهير العرقي".

١٠٢ - وقال إن كرواتيا يساورها قلق شديد على مصير الكروات وأفراد القوميات الأخرى في الجزء من الأراضي الكرواتية الذي يحتله الصرب وكذلك في مقاطعة فوافودينا. وإن السيد مازوفيسكي قد وصف في تقريره (A/49/641) نظام الارهاب الذي تفرضه على السكان الكرواتيين المجموعات الصربية ذات النعرات القومية والمصممة على طرد السكان من هذه المناطق. وأضاف أن سلطات بلغراد ترفض احترام حقوق الأقلية الكرواتية، في حين أن حكومة كرواتيا تحترم الأقلية الصربية في كرواتيا. كما أن موقف بلغراد من أفراد القوميات الأخرى في صربيا والجبل الأسود يدعو الى القلق أيضا. إن السكان الألبان في كوسوفو ما زالوا ضحايا سياسة قمع منهجي. وكذلك الحال بالنسبة للسكان السلافين المسلمين في سنجاك الذين تضطهدهم سلطات صربيا والجبل الأسود. ومصير الهنغاريين والسلوفاك والأوكرانيين وأفراد القوميات الأخرى ليس بأفضل من ذلك.

١٠٣ - ومضى قائلا إن إنشاء اتحاد البوسنة والهرسك يبعث على الأمل في أن الحرب الدائرة في المنطقة ستنتهي أخيرا، وستنتهي معها الانتهاكات الصارخة للقانون الانساني. بيد أن الحالة في بانيالوكا وبييلينا وفي مناطق أخرى من البوسنة، حيث كثفت السلطات الصربية مؤخرا سياسة التطهير العرقي ضد المسلمين والكروات البوسنيين وسواهم، وكذلك الأحداث الأخيرة التي وقعت في بيهاتش، جعلت الأمور تتطور في اتجاه سلبي للغاية.

(السيد ماتيسيك، كرواتيا)

١٠٤ - وقال السيد ماتيسيك إنه يود أن يلفت الانتباه الى مصير كروات البوسنة المنسيين في أغلب الأحيان، في حين أنهم يعيشون في أراضي البوسنة والهرسك منذ ١٣ قرنا. فهؤلاء السكان معرضون للفناء. وأضاف قائلا إن ٥٠ في المائة من كروات البوسنة، الذين كانوا أوائل ضحايا التطهير العرقي في البوسنة والهرسك، هم مشردون داخل البلد أو لاجئون. وقد ارتكبت أعمال بشعة من جانب قوات صربيا والجبل الأسود ضد الكروات البوسنيين المقيمين في الجزء الشرقي من الهرسك، وبالذات في مدينة رافنو. أصيبت الأبرشيات الكاثوليكية بخسائر مخيفة، حيث دمرت الكنائس أو أصيبت بأضرار جسيمة وطرد الكاثوليك.

١٠٥ - وقال إن جمهورية كرواتيا تظل ملتزمة بالسير على طريق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. وإنه رغم صعوبة الانتقال من مجتمع شيوعي الى مجتمع ديمقراطي، تم إحراز تقدم كبير. وفي الوقت الذي رفضت فيه دول تتمتع بظروف اقتصادية أفضل استقبال بضع مئات من اللاجئين، فإن كرواتيا منحت اللجوء لمئات الآلاف من الأشخاص، من بينهم المسلمون، وحتى في الأوقات التي كان القتال فيها دائرا بين المسلمين وكروات البوسنة. وإن استقبال هؤلاء اللاجئين يضع عبئا ثقيلا يزيد من وطأته أن ٣٧ في المائة من صناعة البلد دمرته القوات الصربية.

١٠٦ - وقال إن شعب كرواتيا قد سرته للغاية زيارة البابا يوحنا بولس الثاني وهو يقدر رسالة البابا الداعية الى التسامح واحترام حقوق الانسان. وفي هذا الصدد، قال المتحدث إن كرواتيا تتقبل الانتقادات البناءة وتعتزم مواصلة تعاونها مع المجتمع الدولي، ولكنها في الوقت نفسه تطالب باحترام الجهود التي تبذلها في هذا المجال وترفض التركيز على بعض التطورات السلبية وحدها. وأضاف أن كرواتيا بحاجة الى مساعدة المجتمع الدولي، ولا سيما لتيسير عودة اللاجئين والمشردين الى ديارهم، ومعاقبة المسؤولين عن عمليات "التطهير العرقي". فمن الصعب مطالبة مواطني أي بلد باحترام حقوق الانسان، إذا كان المجتمع الدولي لا يسمح لبعض الدول أو الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان بأن تفعل ذلك فحسب بل يكافئها على ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠